

توسع ظاهرة الهجرة عن بعد يضاعف التحديات أمام حكومات العالم

بينما تعمل حكومات العالم على مكافحة ظاهرة الهجرة بكل الوسائل القانونية المتاحة، تكتسب شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية أهمية كبيرة، باعتبارها مصدرا مهما للمعلومات بالنسبة إلى الكثير من الأشخاص الباحثين عن طريقة للهروب من بلدانهم الأصلية بسبب النزاعات، ما فتح الباب أمام مناقشة تأثيرات ذلك على سياسات الحكومات.

سان فرانسيسكو (الولايات المتحدة) - يجادل الباحثون اليوم حول التأثيرات الهائلة التي تركتها الإنترنت على البشر، وما إذا كانت ستبني وبشكل حاسم اتجاهات الهجرة الداخلية والهجرة الدولية على وجه الخصوص مستقبلا، وذلك بالاستناد على الدراسات التي أجريت طيلة الفترة الماضية. ورغم ترسانة القوانين التي تتسلح بها الدول، حيث تتيج بعض التشريعات للمهاجرين غير الشرعيين فرصة للبقاء بعد ترتيب أوضاعهم القانونية، تصب بعض الحكومات وخاصة في أوروبا على السير عكس هذا الاتجاه، بعد أن أعلنت مبرراتها لذلك بشكل واضح وأنها مستعدة لمساعدة دول المعبر مقابل السيطرة على حدودها. ويؤدي تعدد أشكال الهجرة غير الشرعية إلى صعوبة تقدير حجمها الحقيقي، ذلك أن المهاجرين يتوارون في أغلب الأحيان عن الأنظار بصورة عامة، وعن أنظار الدولة ومؤسساتها بشكل خاص، فهم معرضون في أي لحظة للترحيل والإبعاد فضلا عن الإيقاف والمحاسبة، والمعاملة السيئة في الكثير من البلدان. واستنادا على ذلك، تسلط عدة دراسات على هذا الجانب، وخلصت إلى أن معظم الدول لا تقدم توصيفا كاملا لحجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إنما تعمل على بيان ما تمكنت من رصده عبر مؤسساتها المختلفة الداخلية منها والخارجية. وقد انضات على هذه المشكلة قضية لا تقل تعقيدا، وتمثل في اعتماد العديد من الناس على الإنترنت بشكل أكبر من السابق ما جعل الحومات تصاب بصداق مزدوج، على حد وصف بعض المحللين. وفي أحدث حلقات هذا الاتجاه، أجرى فريق من الباحثين في عدة جامعات عالمية تحت إشراف جامعة ماجيل الكندية دراسة مشتركة شملت مواطني أكثر من 150 دولة لتحديد العلاقة بين التوسع في استخدام الإنترنت واتجاهات الهجرة في العالم، وخلصوا إلى أن التوصل الرقمي يلعب دورا رئيسيا في قرارات الهجرة بل ويدعم عمليات الهجرة. والدورية العلمية "بوبوبوليشن أند ديفلوبمنت ريفيو" المتخصصة في مجال التنمية البشرية، أشارت إلى أن الدول التي لديها قاعدة واسعة من مستخدمي الإنترنت تزايد لديها اتجاهات الهجرة الخارجية.

ويشير معظم النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ثابتة بين انتشار الإنترنت ونوايا وسلوكيات الهجرة، مما يدعم فكرة أن الإنترنت ليست بالضرورة قوة دافعة للهجرة في حد ذاتها، بل هي أداة داعمة للتمكن من الإقدام على الخطوة. وتقول لوزي أربور، الممثلة الخاصة للأمم المتحدة للمنظمة الدولية للهجرة، إن المبالغة في تصور أن المهاجرين يشكلون عبئا أو تهديدا، هو عكس الواقع تماما، فهناك العديد من دول العالم اليوم ستحتاج إلى استيراد جزء من قوتها العاملة، بسبب تركزها السكانية.

وأزادت الحصص المقررة من سكان العالم من المهاجرين الدوليين خلال هذه الفترة، من 2.8 إلى 3.5 في المئة، مما جعل الهجرة مركزية بالنسبة إلى المناقشات السياسية ومناقشات السياسة داخل المنظمة الدولية للهجرة طيلة العام الحالي رغم أن الإزمة الصحية حذت نوعا ما من عمليات الهجرة.

ومع ذلك، هناك مخاطر كبيرة جراء استخدام الإنترنت، فقد باتت المئات من الصفحات على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، التي تروج للهجرة غير الشرعية، تشكل ظاهرة خطيرة تعمل بعض المؤسسات والدول المعنية على محاربتها عبر الوسائط المتوفرة. وتصنف استطلاعات مؤسسة غالوب العالمية، والباروميتر العربي، وبيانات من الاتحاد الدولي للاتصالات، والمهاجرين إلى فئتين: فهناك مهاجرون اقتصاديون أي أولئك الذين يغادرون بلدانهم الأصلية بهدف البحث عن فرص اقتصادية أفضل في مكان آخر، أما المهاجرون السياسيون فهم أولئك الذين يجبرون على مغادرة بلدانهم الأصلية لأسباب سياسية أو لأسباب تتعلق بالصراعات الداخلية أو الحروب.

وتشير معظم النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ثابتة بين انتشار الإنترنت ونوايا وسلوكيات الهجرة، مما يدعم فكرة أن الإنترنت ليست بالضرورة قوة دافعة للهجرة في حد ذاتها، بل هي أداة داعمة للتمكن من الإقدام على الخطوة. وتقول لوزي أربور، الممثلة الخاصة للأمم المتحدة للمنظمة الدولية للهجرة، إن المبالغة في تصور أن المهاجرين يشكلون عبئا أو تهديدا، هو عكس الواقع تماما، فهناك العديد من دول العالم اليوم ستحتاج إلى استيراد جزء من قوتها العاملة، بسبب تركزها السكانية.



العالم مصاب بصداق الهجرة

المغرب في دوامة جدل لا ينتهي.. انتخابات 2021 بالقانون الحالي أم بتعديله مساعي إعادة تشكيل المنظومة القانونية لمعالجة الفراغ السياسي متوقفة



الجدل لم يحسم بعد

والتنمية مستمر كفاعل أساسي في ذلك الحقل، بعدما قاد الحكومة لوليتين متتابعين. ويعتقد التليدي أن حركة البحث عن إعادة تشكيل المنظومة القانونية لمعالجة الفراغ السياسي، توقفت بشكل كامل، أو على الأقل أجلت بسبب التحديات التي تعيشها البلاد حاليا.

ويرجع المحلل المغربي أن تعيش البلاد هذه الإشكالية إلى آخر لحظة، فلا يمكن التوقع بإمكانية حسم هذا الجدل بين المقاربتين في لحظة واحدة، وبالتالي سيستمر التوتر إلى أن تقدر الدولة مصطلحتها في نهاية المطاف.

سباق مع الوقت

تتمثل الرهانات الحقيقية التي ينبغي أن تحكم أجندة القوى السياسية أساسا في تجديد النخب وتكييف البرامج مع الأولويات والتحديات وتعزيز المعاني الإيجابية للحمل السياسي وتحفيز الشباب على المشاركة بصيغ منصفة وتجنب الممارك التي لا تنتج لها وإنتاج مواقف يمكن تذكرها وتحصيح العلاقة بين المواطن والعمل الحزبي.

واعتبر بون أن العروض السياسية للفرقاء السياسيين في هذه المرحلة يجب أن تكون منسجمة مع الواقع ومبنية على معادلة أساسها المواطن وما يحول بينه وبين تحقيق طموحاته على مستوى التعليم والصحة والشغل والسكن والحماية الاجتماعية، وبناء بدائل لا تنطلق من العموميات بل من القدرة على التوقع وبناء الأسس المنطقية بين الأقوال والأفعال.

ويتماثل الاستعداد للاستحقاقات الانتخابية المقبلة من خلال تعديل النمط الانتخابي أو إبقائه، والذي له رهانات مهمة جدا من خلال إعادة النظر في اللوائح الانتخابية، وتقطيع الدوائر الانتخابية، وتحديد نسبة العتبة الانتخابية.

ومن المنتظر أن يتم الانكباب على تدقيق وتنميط أو تعديل بعض الجوانب القانونية الإدارية والقضائية والسياسية والتقنية المؤطرة والمواكبة للعملية الانتخابية، بما يجعل هذه التعديلات تهم أساسا بعض مواد القانون التنظيمي لمجلس النواب والقوانين التنظيمية للجانعات الترابية وقوانين المنظومة الانتخابية. ويبدو أن نجاح المحطات الانتخابية المقبلة مجتمعة يشكل تحديا لكافة الأطراف في العملية الانتخابية، باعتبارها المنفذ الأساسي لإفراز المؤسسات القادرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية، كما شدد على ذلك وزير الداخلية عبد الوافي لفتيتي في وقت سابق هذا العام.

وطفا على السطح مطلبان لأحزاب المعارضة والأحزاب الصغيرة، الأول هو إعادة النظر في القاسم الانتخابي الذي يتم على أساسه توزيع المقاعد البرلمانية، وهو ما يرفضه حزب العدالة والتنمية ويرى اعتماد الطريقة الرائجة في حساب القاسم الانتخابي، أي استخراجها بسمعة عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد.

في المقابل، تطالب باقي الأحزاب باستثناء الأصالة والمعاصرة أكبر أحزاب المعارضة بقسمة مجموع الناخبين المسجلين في اللوائح الانتخابية على المقاعد في الدائرة الانتخابية. أما المطلب الثاني فهو تعديل العتبة الانتخابية، وهي الحد الأدنى من الأصوات، الذي يؤهل حزبا ما للحصول على مقعد في أي دائرة انتخابية.

ويقترح العدالة والتنمية رفع العتبة إلى 6 في المئة وهو ما تعارضه أحزاب الأقل حظا خشية أن يحول دون تمثيلها في البرلمان، فيما تدعو أحزاب أخرى إلى إلغاء العتبة الانتخابية تماما. وأجريت انتخابات نوفمبر 2011 بتلك النسبة من العتبة، ثم تم تخفيضها إلى 3 في المئة في انتخابات أكتوبر 2016.

كما يوجد خلاف حول مطلب إلغاء اللائحة الوطنية للشباب، وهي تضم 30 من مقاعد مجلس النواب البالغة 395، حيث يتشبث حزبا العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار، الضلع الأخر في الائتلاف الحكومي، بتلك اللائحة، بينما تطالب بقية الأحزاب باللائحة للكفاءات من 90 مقعدا تضم الشباب والنساء، ويتم اعتمادها جهويا.

ويتنقد المحلل السياسي بلال التليدي ما آلت إليه الأمور وتحدث عن سعي بعض الأطراف لصناعة تعددية تفرسها القوانين ولا يفرضها الواقع، ما يفسر المطلب الغريب الذي يهدف إلى أن يكون القاسم الانتخابي مبنيا على عدد الناخبين المسجلين.

ويؤكد التليدي للناضول أن هناك بعدين للقضية، الأول يتعلق بشق يريد استمرار النفس العام الذي أطر الاستحقاقات الانتخابية أي نفس المطالبة بان يكون القاسم الانتخابي على أساس عدد المصوتين.

وهناك مقاربة أخرى، وهي أن الحقل السياسي يشوبه نوع من الفراغ، وفي نفس الوقت حزب العدالة

ينظر المتابعون للاستحقاقات الانتخابية في المغرب المقررة العام المقبل بالكثير من الاهتمام، فإنجاحها يشكل تحديا للجهات المشرفة عليها وكافة الفاعلين السياسيين والمعنيين بهذه العملية بالنظر إلى الخلافات العميقة بين الأحزاب حول العديد من الضوابط أبرزها القاسم الانتخابي أثناء احتساب المقاعد، وهو ما ترفضه الأحزاب الكبرى كالأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية، الأمر الذي دفع الأحزاب الصغيرة إلى عكس الهجوم ورفض مقترح رفع العتبة الانتخابية.

الرباط - تتسم الاستعدادات للانتخابات المغربية المقررة العام المقبل بخلافات حادة بين الأحزاب السياسية ظهرت بوضوح خلال الأشهر الماضية حول القوانين المنظمة للانتخابات البرلمانية والبلدية والتي تمت إحالتها إلى البرلمان للمصادقة عليها.

وسيتيم أثناء هذه الاستحقاقات تجديد كافة المؤسسات المنتخبة، الوطنية والمحلية والمهنية، من مجالس جماعية ومجالس إقليمية ومجالس جهوية وغرف مهنية، علاوة على انتخابات ممثلي الماجورين، ثم مجلسي البرلمان.

ولكن منذ أن باشرت وزارة الداخلية تلك المشاورات في يونيو الماضي، برزت خلافات بين الأحزاب حيال مشاريع قوانين الانتخابات، ومنها مباشرة الحقوق السياسية وطريقة التصويت والدوائر الانتخابية وتقسيمها.

وتتصاعد النقاشات بشأن رهانات الانتخابات المقبلة، خاصة بعد أن تصدر حزب العدالة والتنمية الإسلامي نتائج انتخابات عامي 2011 و2016، حيث يقود الحكومة لولايتين متتاليتين، للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

وفي نهاية سبتمبر الماضي، عقد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، اجتماعا مع زعماء الأحزاب الثمانية الممثلة في البرلمان، لكنه لم يتمكن من تقريب وجهات النظر حول القضايا الخلافية، فعقدت وزارة الداخلية لاحقا لقاءات لحسم النقاش، لكن من دون جدوى أيضا.

وتشمل التصورات جوانب تتعلق بالقاسم الانتخابي والتقطيع الانتخابي ونمط الاقتراع واللوائح والعتبة الانتخابية والمالية واللائحة النساء والشباب، والرفع من عدد المقاعد المخصصة للائحة الوطنية، والدعم العمومي، ومشاركة مغاربة الخارج.

تحديات كثيرة

في سبيل الإعداد الجيد والمبكر للاستحقاقات الانتخابية المقبلة بمختلف أنواعها تم عقد لقاءات ومشاورات على مستوى وزارة الداخلية مع قادة الأحزاب السياسية، لتبادل الرؤى حول



محمد بون
الانتخابات تجسد
الاختيار الديمقراطي
في قواعد الدستور



بلال التليدي
الإشكاليات القائمة
حول الانتخابات
ستستمر إلى آخر لحظة